وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كليـــة العلوم السياسية

الفصل بين السلطات عند شارل لوي دي سيكوندا مونتسكيو

بحث تقدم به الطالب:

محمــود علـي محمـد زكـي

الى مجلس كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل

كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

إشـــــــراف

م.د عبد شاطر عبد الرحمن

م.م احمد محمد صبحي

١٤٤٦هـ ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ ٢٠٢٤

بسم اللّه الرحمن الرحيم

﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعمالَهُم إِنَّهُ بِما يَعمَلونَ خَبيرٌ﴾

صدق اللّه العظيم

سورة(هود)الآية(١١١)

الإهـــــــداء

اهدي هذا البحث الى روح والدي ... رحمه اللّه تعالى.

والى والدتي التي صبرت وعانت حتى وصلت الى ما انا عليه..

واسأل اللّه تعالى ان يُديمها خيمة فوق رأسي.. ويحفظها من كل سوء.

والى اخوتي وعائلتي... الذين كابدوا العناء معي.

الباحث

الشكـــــــــر والتقـــــــديـر

أتوجه بخالص شكري وتقديري الى مشرفيّ البحث الافاضل كلٌ من:

م.د عبد شاطر عبد الرحمن

وكذلك

م.م احمد محمد صبحي

الذين تابعوني خطوة بخطوة في مسار انجازي لهذا البحث.

كما أتوجه بالشكر الى عمادة كلية العلوم السياسية في جامعة الموصل، ممثلة بالسيد العميد وكافة الكوادر التدريسية والإدارية والخدمية.

كما أتقدم بالشكر الى زملائي في الدراسة الذين اعانوني على انجاز دراستي وبحثي هذا... فلهم مني كل الشكر والتقدير.

الباحث

محتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	١-٢
المبحث الأول: حياة المفكر مونتسكيو ومؤلفاته الفكرية.	٣-١٠
المطلب الأول: حياة مونتسكيو.	٣-٦
المطلب الثاني: مؤلفات مونتسكيو الفكرية.	٦-١٠
المبحث الثاني: الطرح السياسي في أفكار مونتسكيو.	١٠-١٨
المطلب الأول: الأفكار السياسية عند مونتسكيو.	١٠-١٤
المطلب الثاني: الفصل بين السلطات عند مونتسكيو.	١٤-١٨
الخاتمة.	١٩
قائمة المصادر.	٢٠-٢٣

المقدمة

يمكن القول ان اغلب المرتكزات والاطر التي نظمت الاسس الوظيفية والنظامية لمختلف الانظمة السياسية في الوقت الحاضر، جاءت من خلال الافكار والمبادئ التي طرحها مفكرون وفلاسفة عصر النهضة في اوروبا وما تلاها من عصر التنوير وحتى الوقت الحاضر.

وتأتي فكرة الفصل بين السلطات كوسيلة لتنظيم ادارة الحكم والسلطة في الدولة من بين الاليات التي طرحها العديد من المفكرين في عصور النهضة والتنوير والتي باتت وسيلة لا يمكن لاي نظام سياسي الاستمرار من دونها، ولهذا الغرض التي تنطوي عليه هذه الفكرة، يكون لزاما تتبع الاصول الفلسفية لانبثاقها، وكيفية تنظيمها.

ويأتي الفيلسوف مونتسكيو كأحد ابرز الفلاسفة الذين نظروا لهذه الفكرة بمنظار سياسي واضح وبين كذلك تقسيماتها ومضامينها وضرورات ترسيخها في صلب الانظمة السياسية، بهدف تلافي ظاهرة الاستبداد والتفرد بالسلطة التي عانت منها المجتمعات في العصور الغابرة، ولهذا يحاول هذا البحث التطرق الى حياة الفيلسوف مونتسكيو وكذلك طبيعة افكاره المتصلة بالدولة والحكم، ومن ثم الوقوف على طبيعة فكرة الفصل بين السلطات التي نادى بها مونتسكيو وجعلها ظاهرة سياسية وقانونية في مضامين الانظمة السياسية المعاصرة.

أهمية البحث.

تنبع أهمية البحث من كونه محاولة بحثية جادة ترمي الى الالمام بإطار اكاديمي حول مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية والفكرية التي تتعلق بحياة المفكر الفرنسي مونتسكيو، بهدف التعرف على ابرز محطات حياته وابرز الأفكار السياسية التي عززت من مكانته الفكرية والفلسفية في عالم السياسة.

اشكالية البحث.

انطلاقا من مساعي المفكرين نحو ترسيخ مبادى الديمقراطية وتقنين مضامينها في النظم السياسية، وتلافي التفرد بادارة الدولة وسلطتها يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية للبحث والمتمثلة بماهية المفهوم

والاطار السياسي والفلسفي لفكرة الفصل بين السلطات في ثنايا افكار مونتسكيو؟ ومن هذه الاشكالية تتفرع جملة تساؤلات اهمها:

- ماهي ابرز محطات مونتسكيو؟
- على ماذا اشتملت المؤلفات التي ألفها مونتسكيو؟
- ماهي ابرز الافكار السياسية لمونتسكيو؟
- ماهو الاطار الفلسفي والسياسي لفكرة الفصل بين السلطات عند مونتسكيو؟

فرضية البحث.

انطلاقا من الاشكالية التي يطرحها البحث يمكن صياغة الفرضية التي ينطلق منها البحث، والتي تفترض ان فكرة الفصل بين السلطات اداة تقوم على توزيع السلطات في الدولة على هيئات مستقلة تقوم كل واحدة منها بتحمل مسؤولية السلطة التي تقع عليها درء لتركيزها بيد جهة واحدة، وهو ما ذهب الى طرحه مونتسكيو في مسارات تنظيره لظاهرة السلطة وانظمة الحكم التي حملتها افكاره السياسية.

منهجية البحث.

انطلاقا من مقتضيات البحث وطبيعته، فقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لتتبع الرؤى الفلسفية والسياسية التي اطرت لفكرة الفصل بين السلطات وحياة مونتسكيو، ومن ثم المنهج التحليلي النظمي لبيان واقع وتأثير الفصل بين السلطات على واقع الانظمة السياسية والدولة.

هيكلية البحث.

اشتمل البحث على مبحثين أساسيين فضلا عن المقدمة والخاتمة، وجاء المبحث الأول بعنوان (حياة الفيلسوف مونتسكيو)، وتضمن مطلبين اختص المطلب الأول للحديث عن حياة المفكر من الناحية الاجتماعية والسياسية، فيما تناول الثاني ابرز المؤلفات الفكرية التي طرحها المفكر في حياته، فيما جاء المبحث الثاني الذي حمل عنوان **(الطرح السياسي في أفكار مونتسكيو)**، لبيان اهم الأفكار السياسية للمفكر من خلال مطلبين كذلك، حيث تناول المطلب الأول ابرز أفكاره السياسية، فيما تناول المطلب الثاني فكرة الفصل بين السلطات عند مونتسكيو.

المبحث الأول: حياة المفكر مونتسكيو ومؤلفاته الفكرية.

يعتبر المفكر والفيلسوف مونتسكيو احد ابرز المفكرين في مجال الفكر السياسي، الذين ظهروا في عصر التنوير في أوروبا، حيث حاول ان يضع أفكاره السياسية موضع التطبيق بناء على الحالة الاجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها مجتمعات ودول ذلك العصر، ولهذا باتت أفكاره كغيره من الفكرين الذين اثروا في طبيعة تشكيل وتطوير النظم السياسية موضع التطبيق في معظم النظم السياسية الحالية وعلى وجه الخصوص في النظم السياسية البرلمانية والرئاسية، حيث طرح أفكاره ورؤاه الفكرية في العديد من المؤلفات التي حاول ان ينهض من خلالها بواقع المجتمع الذي كان يعيش فيه.

المطلب الأول: حياة مونتسكيو.

يعد مونتسكيو واحداً من المفكرين الذين آثروا في توجهات الفكر السياسي والاجتماعي، وقد اثر وتأثر في متغيرات وتطورات العصر الذي ولد فيه، وبالتالي فإن هذه الإشكالية تتطلب الوقوف على ابرز محطات حياته التي شكلت وكونت شخصيته الإنسانية والاجتماعية والسياسية.

أولا: الجانب الاجتماعي.

مونتسكيو هو مفكر وفيلسوف فرنسي، واسمه شارل لويس دو سيكوندا، والمعروف في الأوساط الفكرية بالبارون مونتسكيو، وقد اجتمعت فيه جملة من الصفات منها انه محامي وعالم اجتماع وكاتب أخلاقي ومفكر سياسي، ويعد من أكبر دعاة التسامح والاعتدال والحكومة الدستورية القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، وولد في مدينة بوردو الفرنسية في العام (١٦٨٩) ووفاته في باريس في العام ١٧٥٥ وينحدر من أسرة نبيلة تمتهن عمل القضاء([1]).

ونظرا لان والد مونتسكيو (جاك دي سيكوندا) ، ينتمي إلى عائلة عسكرية قديمة ذات ثروة متواضعة تم تكريمها في القرن السادس عشر لخدمات التاج والدته (ماري فرانسواز دي بيسنيل) سيدة تقية من أصول إنجليزية وهو ما يعني ان مونتسكيو ينتمي الى طبقة ارستقراطية، وهو ما جعل من مسارات

[1] – عبد المنعم حنفي، **موسوعة الفلسفة والفلاسفة**، ج٢،ط٣، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠)، ص ص ١٣٩٤–١٣٩٥.

الحياة وطبيعة الدراسة والمعيشة فيها سهلة عليه نظرا للوفرة المالية التي تمتلكها عائلته، والمكانة الاجتماعية التي تميزت بها، ويتضح ذلك من خلال مسيرته الدراسية ، حيث بدأ دراسته في السنة السابعة من عمره، وتلقى تعليمه في البداية في المنزل ثم في القرية، وتم إرساله بعد ذلك إلى مدرسة(جولي كولج) العليا في الواقعة بالقرب من بلدة بوردو الفرنسية، ثم تابع دراسته في كلية القانون بجامعة بوردو التي تخرج منها محاميا عام ١٧٠٨، والتي اهلته الى الانتقال الى باريس للحصول على خبرة عملية في المحاماة، وفي عام ١٧١٥ تزوج من تاجرة محلية تدعى (جين دي لارتيج) التي انجب منها ثلاث أطفال([1]).

ونظرا لولع مونتسكيو بالكتابة والبحث والتقصي فإنه لم يبقى طيلة حياته في مهنة المحاماة، بل تركها ليكرس بقية حياته في مجال الكتابة والسفر، حيث استطاع ان ينشئ علاقة متميزة مع العديد من دور النشر في العاصمة باريس بمساعدة (الدوق بيرويك) الذي أدرجت آراؤه السياسية في وقت لاحق في تحليل مونتسكيو للدستور الإنجليزي، كما تم اعفاء مونتسكيو من عضويته في الأكاديمية الفرنسية، وفي عام ١٧٢٦ باع مكتبه للمحاماة، بسبب استيائه نظرًا لكون من هم أدنى منه فكريًا صاروا أعلى شأناً منه وحصدوا ثروات طائلة، الأمر الذي ساهم في إعادة تشكيل ثروته المتضائلة[2].

كما تجدر الإشارة الى ان طبيعة الاحداث الاجتماعية التي عاشها مونتسكيو في بداية شبابه، والتي تمثلت في ترعره في منطقة ريفية، وكذلك فقدانه لوالده في سن شبابه، وتكفل عمه (دي مونتسكيو) بتربيته وتوجيهه قد أسهمت هذه المتغيرات في تشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي لمونتسكيو الذي دائما ما كان ينظر الى ضرورات التسامح وافشاء الحرية في المجتمع والتمتع بالطبيعة واستقاء العلوم والمعارف منها، ودفع باحترامها لانها حسب رأيه منبع الخير للبشرية([3]).

---

[1] – رودريك دورسي، تاريخ العالم: مونتسكيو، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية، تم الاطلاع عليها بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٦، متاحة على الرابط: https://ar.asayamind.com/stock-market-crash-1929

[2] – ويكيبيديا الموسوعة الحرة، شارل لوي دي سيكوندا مونتسكيو، مقالة متاحة على شبكة المعلومات العالمية، تم الاطلاع عليها بتاريخ٢٠٢٤/٤/٦، متاحة على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/مونتسكيو

[3] – عقيل يوسف، مونتسكيو وبوصلة التسامح، مقالة متاحة على شبكة المعلومات العالمية، تم الاطلاع عليها بتاريخ:٢٠٢٤/٤/٥، متاحة على الرابط: https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=5099

ثانيا: الجانب السياسي.

ان انحدار مونتسكيو من الطبقة الارستقراطية جعلته ينال منصب رئيس برلمان مدينة بوردو الفرنسية آنذاك وتحديدا عام ١٧٢٦، وقد أهله هذا المنصب الى التعمق في معرفة وفهم الدولة مسارات ادارتها ونظم الحكم فيها، وكذلك دراسة وتحليل المظاهر التاريخية والجغرافية وطبيعة تأثيراتها على الدولة وسياستها، وقد ترك هذا المنصب ليقوم بعدها باجراء العديد من الجولات في مدن أوروبا بدافع اكتشاف طبيعتها ومسارات النظم السياسية والحكم فيها وعادات وطبائع الشعوب فيها، حيث زار مدينة لندن التي تعتبر اكثر المدن تأثيرا فيه خصوصا وانه احد ابرز المتأثرين بالفيلسوف الإنكليزي جون لوك، كما زار عدة مدن إيطالية وكذلك النمسا وسويسرا، ومن بعد هذه الجولات استطاع مونتسكيو ان يؤطر طرحه الفكري والعلمي، وبدأ بطرح أفكاره من خلال الكتب والمؤلفات التي طرحها ومثلت أسس علمية لادارة حكم الدولة وممارسة السلطة فيها([1]).

كما تجدر الإشارة هنا الى ان مونتسكيو يعتبر من الفلاسفة الذي فضّلوا الطبيعة وقوانين الطبيعة على قوانين الدين، حيث رد اصل الدولة والقوانين الى الطبيعة واما الدين حسب رأيه فهو مصدر الجهل، وليس ثمة حاجة للدين مع وجود العلم، وان صلاحية الدين تقاس بمدى صلاحية الحياة([2]).

وهذا النهج في فهم الأفكار والواقع هو ما جعل مونتسكيو متميزا عن غيره من الفلاسفة والمفكرين الذي سبقوه في التأطير والتنظير للواقع الاجتماعي، فالذين سبقوه انطوى منهجهم البحثي حول الظواهر الاجتماعية حول قراءة ماهية المجتمع وإعطاء نموذجا مثاليا ومجردا عنه، أي ان طرحهم كان تأملياً، في حين ان طرح مونتسكيو كان تجريبيا. قائم على منهجه في فهم وتحليل الوقائع والظواهر ومراقبة تحولاتها ومن ثم استخلاص القوانين منها، وهذا يجعل من مونتسكيو يشترك مع من سبقوه في بناء الأطر العامة لعلم الاجتماع وظواهره، لكنه يختلف عنهم في كونه لا يتطلع الى انشاء علم عن إدارة المجتمع معين

---

[1] – مهدي محفوظ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص١٠٦.

[2] – دونالد سترومبرج، **تاريخ الفكر الأوروبي الحديث ١٦٠١-١٩٧٧**، ترجمة: احمد الشيباني، ط٣،(جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص١٨٤.

بحد ذاته بل لكل المجتمعات، فهو لم يكن يتطلع بذلك الى الماهيات بقدر ما يتطلع الى تحقيق واستخلاص القوانين الملائمة لادارة مختلف المجتمعات([1]).

ان منهجية بحثه حول واقع المجتمع ومحاولة فهم طبيعته التفاعلية، وكذلك نظريته في أنماط التفاعل الاجتماعي، تبرز امامنا رغبته الكبيرة في فهم الواقع فهما عقلانيا، حيث وجد ان واقع المجتمع يتسم بعدم التجانس والتوافق وذلك لوجود العديد من الأفكار والعادات والتقاليد والقوانين والمؤسسات السياسية والاجتماعية التي بالاساس تفتقر الى خاصية التجانس فيما بينها، ولهذا حاول مونتسكيو من خلال منهجيته البحثية ان يشكل نوعا من التنسيق والتوفيق الواضح ليحل محل عدم التجانس والتنوع الذي يعاني منه المجتمع ومؤسساته([2]).

يتضح مما سبق ان المحطات الاجتماعية والسياسية التي ولد في رحمها مونتسكيو قد اثرت في تشكيل شخصيته وتوجهاته، على الرغم من ان نشأته كانت نشأة ارستقراطية، لكونه لم يتجه بنهجه الأرستقراطي القائم على حياة البذخ والترفيه، بل عمل على استثمار هذه الميزة لصالح تشذيب أفكاره وتطويرها وجعلها أفكار مناهضة للواقع الذي نشئ وتربى فيه، ولعل ذلك ما يُبينه محتوى أفكاره التي طرحها في معظم مؤلفاته الفكرية كما سنرى فيما يلي.

المطلب الثاني: قراءة في مؤلفات مونتسكيو.

تنوعت العلوم والتخصصات التي اضطلع مونتسكيو في قراءتها والاسهام في معرفتها، والحال هذا يفرض علينا التعرف الى مختلف المؤلفات الفكرية التي طرحها مونتسكيو بهدف التعرف على طبيعتها والأسباب العلمية والعملية التي دفعته الى طرحها، دون الاقتصار على جوانب طرحه السياسية، حيث يوجد عدة طروحات فكرية لمونتسكو ساهمت في تشكيل خطوط توجهاته الفكرية بشكل عام.

---

[1] – لوي التوسير، **مونتسكيو السياسة والتاريخ**، ترجمة: نادر ذكرى، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص١٤.

[2] – عبد الرضا حسين الطعان واخرون، **موسوعة الفكر السياسي عبر العصور**، (بيروت: دار الروافد للبنانية ناشرون، ٢٠١٥)، ص ٤٥٨.

كان مونتسكيو واحدا من المفكرين الذين اجادوا الكتابة والتأليف بحكمة وحنكة علمية، والتي حاول من خلالها ان يطرح سبلا وحلولا يمكن ان تعالج قضايا المجتمع الفرنسي والاوروبي حينذاك نبعت من طبيعة العصر الذي عاش فيه(عصر التنوير)([1])، حيث باتت أفكار نقد سطوة الكنيسة امرا واقعا في ذلك العصر، وان مظاهر التمجيد للعلم باتت اكثر من مظاهر التمجيد للدين، ولعل هذه المظاهر هي من شكلت وكونت رؤية مونتسكيو تجاه طرح أفكاره ومؤلفاته، وحثته في الوقت نفسه الى التنظير للحرية السياسية والحرية الشخصية، حيث يميز بين نوعين من الحرية وهما الحرية السياسية والحرية الشخصية، فإما الحرية السياسية فيعرفها بانها توجد مع وجود حكومة تحترم القوانين وتحقق الامن الكافي للمواطنين بالقدر الذي يتيح لهم ممارسة الحرية في ظل القانون، أي ان ممارسة هذه الحرية تتم وفق ما يتطابق من القانون، وان لا ينتج عنها أي اخلال بالامن او اضرار بالغير، اما الحرية الشخصية في حسب رأي مونسكيو قدرة الفرد في ممارسة طقوسه وحقوق عشيه مع اقرانه وغيره من البشر في ظل الجماعة الإنسانية([2]). والمتمعن لمختلف الطروحات والمؤلفات التي طرحها مونتسكيو في مسيرته الحياتية والعملية يتلمس مقدار تأكيده على وطرحه للحريات وطبيعتها المقدسة لكل انسان، وضرورات نشر ثقافتها القانونية في مختلف المجتمعات بحيث تكون متوافقة وضوابط القوانين، الى جانب حملاته الفكرية التي حاول من خلالها انتقاد المجتمع الأوروبي والفرنسي وضرورات تغييره نحو واقع دستوري وقانوني وسياسي ينسجم ومتطلبات العصر الذي عاشه([3]).

---

[1] – عصر التنوير: مصطلح يشير التغير الذي بدأ ينتشر في مختلف القطاعات الاجتماعية والإنسانية في أوروبا ابتداءً من القرن الثامن عشر الميلادي، وقد بدأت أولى بوادره في الجانب الديني الا انها اخذت ابعاداً علمانية على يد الفلاسفة في عصر العقل، حيث سادت في هذا العصر الرؤى والأفكار التي نادت بضرورات الانقلاب على السلطات الكنسية واللاهوتية ومن بعدها سطوة الملوك وتفردهم واستبدادهم بالحكم والسلطة، وتركزت رؤاه الفكرية بضرورات التنظير للحرية والإنسانية وتعزيز مفاهيم الحكم والسلطة الدستورية التي تقوم على احترام العلم وحقوق الانسان وطبيعة الأفكار العلمية والتطورات العلمية: للمزيد من التفاصيل انظر: هاشم صالح، **مدخل الى التنوير الأوروبي**، (بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ص١٣٨-١٣٩.

[2] – انسام عامر السوداني، **فلسفة حقوق الانسان: هوبز-لوك-مونتسكيو-روسو**، (بيروت: دار الرافدين للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ١٣١.

[3] – عبد الغني الهيداني، الحرية السياسية عند مونتسكيو، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية، تم الاطلاع عليها بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧، متاحة على الرابط: https://maarifa-center.com

حيث وضع كتابه الأول الذي حمل عنوان(رسائل فارسية) عام ١٧٢١([1]). والذي تمحورت أفكاره حول تشكيل انطباع لسياح من بلاد فارس يجوبون باريس وأوروبا ويتركون انطباعاتهم حولها، الا انه بث في ثنايا هذا الكتاب العديد من النقد الساخر لسطوة الدين ورجال الكنيسة على المجتمع والافراد وملوك السلطة، وانتقد فيه واقع فرنسا الملكية وأوروبا بشكل عام من جراء عدم استيعاب المجتمع لظاهرة العلم ودوره في تحديث وتطوير المجتمع، وقد ذكر فيه العلاقة بين نمط الحكم والتشبث بالدين، واكد ان التعلق بالدين يؤدي الى الاستبداد في الحكم، في حين ان التشبث في العلم يؤدي الى الحكم الديمقراطي والمشاركة الدستورية([2]).

وفي عام ١٧٣٤ قام مونتسكيو بنشر كتابا له بعنوان(الملكية العالمية) الذي تناول فيه بأسلوب اكاديمي وعلمي طبيعة العلاقة بين المناخ وشعوب العالم وقام بتقسيم الشعوب في كتابه الى شعوب شمالية وجنوبية، وأوضح فيه تأثيرات المناخ على سلوكيات هذه الشعوب وتوجهاتهم وتصرفاتهم البينية والمجتمعية([3]). ويعد كتابه هذا جزءً مكملاً لكتابه الثالث الذي طرحه في نفس العام، والذي توسع فيه حول طبيعة العلاقات الترابطية بين الشعوب والمناخ والمعون(ملاحظات حول أسباب عظمة وتدهور الرومان)، حيث حاول من خلال هذا الكتاب تناول التاريخ من زاوية عملية، والعمل على تطبيق المنهجية الوضعية على الحوادث التاريخية، وقد طرح من خلاله أفكاره حول اختلاف المجتمعات والنظم السياسية باختلاف الأجواء المناخية والجغرافية التي تسودها، حيث ان هذه الاختلافات تؤثر في طبيعة التقاليد والعادات للشعوب، وانتقد فيه طبيعة العواطف والانفعالات التي اتصف بها الشعب الروماني، والحرية التي كانوا يتمتعون بها اكثر مما ينبغي، والتي أدت حسب رأيه الى فسادهم وفساد مجتمعهم وبالتالي عجلت من انحطاطهم وتدهور احوالهم المعيشية والسياسية([4]).

---

[1] – عبد المنعم حنفي، **موسوعة الفلسفة والفلاسفة**، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩٦.

[2] – سايمون كريتشلي، **كتاب الفلاسفة الموتى**، ترجمة: إبراهيم الكلثم، (بغداد: دار معنى للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص١٧٣.

[3] – موسوعة المعرفة الحرة، شارل لوي دي سيكوندا مونتسكيو، مقالة متاحة على شبكة المعلومات العالمية، تم الاطلاع عليها بتاريخ٦/٤/٢٠٢٤، متاحة على الرابط: https://www.marefa.org/شارل_ده_سكوندا،_بارون_مونتسكيو

[4] – جان بيتك الشتين واخرون، **قاموس الفكر السياسي**، ج٢، ترجمة: أنطوان حمصي، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٤)،ص ص ٢٧١-٢٧٢.

اما كتابه الثالث والذي يعتبر الأكثر شهرة من بين جميع مؤلفاته فهو كتاب (روح القوانين او الشرائع)، الذي وضعه عام ١٧٤٨، والذي يضم ٣١ فصلا وهو ذو قيمة علمية ومعرفية في تصنيف النظم السياسية وكذلك علم الاجتماع السياسي حيث تناول فيه مباحث في شتى الميادين المتصلة بالسلوك الإنساني كما يناقش في الكتاب الكثير من أنماط الشرائع الوضعية والسماوية، وهو يرى أن القوانين تعبر عن علاقات الأشياء؛ وتتبع للمناخ ولمساحة البلد ولطبيعة الحكم وعلى هذا النحو يرتكز الاستبداد على الخوف، والملكية على الشرف، ويفسر من خلال ذلك ان مونتسكيو يميل نحو الملكية الدستورية، كما أنه يحمل بشدة على الحكم المطلق وتدخل علماء الدين في الشؤون السياسية ولعل أهم وأروع ما جاء في كتاب روح القوانين هو الفصل بين السلطات، وقد نال كتابه اعجاب النظام السياسي الإنكليزي، في الوقت الذي منعته فرنسا ووصفته عام ١٧٥١ بأنه من الكتب المحرمة([1]).

ويأتي كتابه الأخير من بين كتبه الأكثر شهرة والمعروف باسم(دفاع عن روح القوانين)، الذي طرحه عام ١٧٥٠، والذي كان بمثابة الرد على انتقادات رجال الدين على مؤلفه السابق (روح القوانين)، وعزز من خلاله طرحه الفكري حول اسبقية العلم على الدين في مختلف النواحي، وقد شدد فيه على ضرورات ملائمة القوانين بشكل عام على طبائع العقل البشري وان تلاءم طبيعة الشعب وعاداته وتقاليده، والتي يمكن من خلالها ان تكون الحكومة التي تحكم هذا الشعب متلائمة وطبيعته التكوينية، وان لا تدع مجالا لاجتهادات وأفكار رجال الدين لانها تفسد الفطرة الإنسانية والطبيعية للبشر([2]).

يتضح لنا مما سبق ان طبيعة تكوين الرؤية الفكرية لمونتسكيو جاءت متأثرة بطبيعة الأجواء التي سادت في عصره حيث وجود مظاهر التحرر والتأكيد على الحريات الفردية، وضرورات انتزاع السلطة من ايدي رجال الدين، وهو ما يبدو واضحا من خلال مسيرة حياته ومحور أفكاره التي حوتها مؤلفاته، حيث ركز على انتقاد دور رجال الدين وضرورة ابعادهم عن تكوين الدولة وإدارة الحكم فيها، الى جانب ترجيحه لفكرة العلم ومساره في مجمل ميادين الحياة لانه حسب رأيه نابع من الطبيعة وهو شبيه بالفطرة الإنسانية

---

[1] – رحيم أبو رغيف الموسوي، **الدليل الفلسفي الشامل**،ج٣، (بيروت: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)،ص ص ٤٦٧-٤٦٨.

[2] – اندريه كريسون، **تيارات الفكر الفلسفي من القرون الوسطى حتى العصر الحديث**، ترجمة: نهاد رضا، (بيروت: دار عويدات للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٧)، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.

التي تنبع من الطبيعة كذلك، وهذا يدلل على ان مونتسكيو يعد احد ابرز دعاة المذهب التحرري والقاضي بتغليب العلم او العلمانية في شؤون الدولة وادارتها، ولعل هذه الأفكار والحياة التي عاشها هي ما انعكس على طبيعة أفكاره السياسية التي سيتم تناولها في موضع اخر من هذا البحث.

المبحث الثاني: الطرح السياسي في أفكار مونتسكيو.

يمكن القول ان ابرز ما ميز أفكار مونتسكيو هو طرحه للافكار ذات الاطار السياسي التي حاول من خلالها تأسيس قواعد فلسفية ومنهجية للعمل السياسي وطبيعة عمل الحكومة، خصوصا وان مجمل أفكاره جاءت من خلال دراسته وتعمقه بعلم القانون فكرا وممارسة، وهو ما جعل من أفكاره منهجا اكاديميا لمختلف الأنظمة السياسية، وعلى وجه الخصوص طرق الحكم وانظمتها وفكرة الفصل بين السلطات، وسيحاول الباحث التعرف على هذه الأفكار من خلال هذا المبحث، وذلك من خلال مطلبين أساسيين، وكما يأتي:

المطلب الأول: الأفكار السياسية عند مونتسكيو.

ان ما يمكن قوله ان طبيعة الأفكار التي طرحها مونتسكيو لما تأتي بمعزل عن طبيعة الأفكار والمتغيرات الاجتماعية والسياسية التي اخذت في الظهور في ذلك العصر، حيث تميزت مظاهر عصر التنوير بظهور العديد من المطالبات التي دعت الى الاعلاء من شأن الفرد وحقوقه السياسية والاجتماعية بحيث تؤسس هذه المطالبات ترسيخ العمل بالقوانين الوضعية ذات النشأة البشرية التي يضعها الانسان لحكم تصرفاته([1]). الى جانب التوجهات الاجتماعية والفكرية التي نادت بضرورة تقليص السلطة الكنسية وتحجيم أدوارها السياسية والاجتماعية، بما يؤسس لطرح سلطة القوانين الوضعية والحريات الشخصية على واقع تصرفات وسلوكيات الفرد والمجتمع، حيث ان عصر مونتسكيو يعد بمثابة الثورة الفكرية والاجتماعية على دور الكنيسة، ولهذا نجد أفكار مونتسكيو جاءت وتبلورت على وفق هذه الطروحات الفكرية والتي تمجد لسلطة القانون المقيد باطر دستورية ويضمن الحريات الفردية([2]).

---

[1] – بشير بوغازي، **فلسفة عصر التنوير**، (الجزائر: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص١٧.

[2] – محمد وقيع الله احمد، **مدخل الى الفلسفة السياسية**، (دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠)، ص ص ٣٢٦-٣٢٧.

ووفقا لذلك يؤكد مونتسكيو ان لكل حدث ثمة أسباب واقعية بلورت حدوثه ومن ثمة لابد من فهم العوامل التي سببت حدوثه والعوامل التي ساهمت في تفاقمه، وهذا يؤدي الى استيعاب الحدث وانعكاساته، كما ان الضرورات لدراسة وتفهم ظاهرة عدم التجانس في المجتمع تمكننا من فرز وتبويب كل حالة على حدى وبالتالي يمكن اخضاعها للعديد من المبادئ التي يمكن معالجتها وحلها، وهذه المنهجية هي التي يواجه بها مونتسكيو فهم وتفسير الظواهر السياسية والاجتماعية، وهذه المنهجية التي اتبعها جعلت من مونتسكيو يعد احد الإباء المؤسسين لعلم الاجتماع السياسي الحديث ويرجع سبب ذلك الى إدخاله للمنهج العلمي القائم على الملاحظة والانتباه ثم صياغة التعميمات وابداء الآراء والتفسيرات حولها في اطار دراسة السلوكيات البشرية وتفاعلاتها وطبيعة المجتمعات البشرية([1]).

اما افكاره حول القانون والحكومات وأنظمة الحكم، فإن صياغتها وبلورتها الفلسفية لم تكن محض صدفة، وانما حاول توصيفها وسياقها بما يتماشى ودواعي القانون الوضعي الذي يستهدف تحقيق رغبة الناس بما ينبغي ان يكونوا عليه وما يعملوه في المجتمع، بحيث لا تتعارض نواياهم وحرية عملهم مع متطلبات بناء المجتمع السياسي الذي يقوم على مبادئ الحكم والدستور الكافل للحقوق وسياقات عمل النظام السياسي الدستوري([2]).

حيث نجد ان أفكاره الوضعية نابعة عن ايمانه بفكرة القانون الطبيعي ولقد ظهر هذا الاهتمام واضحا في كتابه(روح القوانين)، حيث يناقش فيه القوانين بشكل عام والعلاقات الضرورية بين الأشياء،، حيث يجد ان القوانين الطبيعية للسلوك الإنساني هي التي تحدد حاجات الانسان الملحة وهي التي ترسم الحدود والاهداف وكذلك المعايير الأساسية لوجودنا، وان هذا القانون الإنساني يختلف عما هو الهي او حيواني، وحاجة الناس الى هذه القوانين بدافع تنظيم اجتماعاتهم وسلوكياتهم ووفقا لذلك لابد ان يكون هذا القانون متوافقا مع حقوقهم، حيث دائما ما يشدد مونتسكيو على ضرورة حلول التوافق بين صياغة طبيعة القوانين وطبيعة المجتمع الذي تطبق فيه هذه القوانين، لان مونتسكيو يرى بأن القوانين الوضعية تتغير وتختلف

---

[1] – حياة مطروح، **الفكر السياسي عند البارون مونتسكيو**، (رسالة ماجستير في الفلسفة، الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، ٢٠١٤)،ص٥٧.

[2] – يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الحديثة من القرن الخامس عشر حتى بداية القرن العشرين**،(القاهرة: منشورات البندقية للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص ص ٢١٨–٢١٩.

باختلاف الظروف والزمان والمكان على عكس القوانين الطبيعية التي تتسم بالعمومية، لانها انتاج العقل البشري بتفاعله مع محيطه، وان القوانين الطبيعية سابقة على القوانين الوضعية، والتي وفرت للبشر مستوى من العدالة المجردة([1]).

وانطلاقا من ذلك يرى مونتسكيو ان المجتمعات أصبحت بحاجة الى قوانين لحماية وتنظيم شؤونها وتكون على ثلاثة اقسام([2]):

١ – قانون الأمم: الذي ينطبق على الشعود والدول في حالة الحرب والسلم، أي اختلاطها ببعضها البعض(وهذا يشبه القانون الدولي)

٢ – القانون السياسي: الذي ينطبق على العلاقات بين الحكومة والشعب وما ينتج عنه من قضايا(وهنا يتمثل في القانون والدستور والقضايا الإدارية)

٣ – القانون المدني: أي الذي ينظم علاقة المواطنين ببعضهم البعض(أي قانون أحوال الجنسية وقوانين العقود الشخصية).

ولتحقيق هذه الغاية القانونية والسياسية نجده يتجه الى تقسيم أنظمة الحكم او الحكومات الى ثلاثة أنماط هي([3]):

١ – الحكومة الجمهورية: وهذه الحكومة هي التي يتولى فيها الشعب بكامله أو جزء منه السلطة العليا، ويوجد شكلان مختلفان الجمهورية هما (الجمهورية الديمقراطية) و(الجمهورية الارستقراطية)، فالجمهورية الديمقراطية يمارس فيها كل الشعب السلطة العليا لذلك فإنها جمهورية صغيرة بسيطة فاضلة مقتصرة على مدن صغيرة يستطيع كل السكان الاجتماع في ساحة عامة على غرار المدن اليونانية القديمة، اما الجمهورية الارستقراطية فهى على نمط جمهورية البندقية، فالسلطة العليا هي ملك عدد من الاشخاص

---

[1] – مونتسكيو، **روح الشرائع**، ترجمة: عادل زعيتر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر، ٢٠١٨)، ص ص ٥٢–٥٣.

[2] – انسام عامر السوداني، **فلسفة حقوق الانسان: هوبز–لوك–مونتسكيو–روسو**، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

[3] – ابراهيم الزيني، **تاريخ الفلسفة من قبل سقراط الى ما بعد الحداثة**، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص٢٩٧.

ويجب ان تكون الارستقراطية كثيرة العدد بما فيه الكفاية وعليها ان تسعى لكى تنسى وجودها وتذوب وسط الشعب.

٢ – الحكومة الملكية: وفيها يتولى الفرد الحكم فيها ولكن الملك هنا ليس مستبدا، ذلك انه يحكم من خلال القوانين الاساسية ومن خلال فصل السلطات.

٣ – الحكومة المستبدة: وهي أن يتولى الحكم فيها فرد ويحكم على هواه دون قوانين ودون قواعد وتستند إلى الاكراه، وهذا النوع من الحكومات يدينه مونتسكيو.

وهذا التصنيف يدفع بنا الى القول ان مونتسكيو قد صنف نظم الحكم وفقا للقوانين التي تحكم الطبيعة البشرية، نظرا لتعلقه بفكره الطبيعة والعلم، وتجاهله للافكار الإلهية والكنسية، حيث نجده يركن السلطة في النظام الملكي بيد شخص واحد الحاكم او الملك، وتقسيمه للنظام الجمهوري اما ديمقراطيا او ارستقراطيا، في حين يركز السلطة بيد شخص واحد في النظام الاستبدادي، وهو ما يقضي على المظهر الديمقراطي للعمل السياسي والحكومة الدستورية التي تقتضي وجود اغلبية متمثلة بالمشاركة السياسية([1]).

وقد وضع مونتسكيو لهذه التصنيفات من اشكال الحكومات ثلاثة مبادئ نموذجية تقابل كل واحدة منها نمط حكم من هذه الأنماط الثلاث وهي الفضيلة والشرف والخوف، فالنظام الجمهوري هو الصورة المثالية لروما القديمة التي قامت على الاستبداد هو الصورة المخيفة لما يمكن أن تصبح عليه فرنسا والملكية تعكس وجهة نظر مونتسكيو عن الحكم البريطاني كنموذج سياسي يمكن لفرنسا ان تحتذي به، ونلتمس ان دفاع مونتسكيو عن النموذج البريطاني ناتجا عن ايمانه ومساعيه لتحقيق الواقعية السياسية وتأكيده على الحريات والحرية السياسية([2]).

وعلى الرغم من بعض الملاحظات التي قيدها ضد بعض منتقديه حول هذا التقسيم للحكومات الذين وصفوا بأنه تقسيم تقليدي وغير ملائم للمعطيات التاريخية وانه يحابي به الملك، والذي ينبع من اعجابه

---

[1] – فهد عايد الغبين، **الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب انموذجا**، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص٣٣.

[2] – غنار سكيربك ونلزغيلجي، **تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة الى القرن العشرين**، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٢)، ص٥٢٢.

بالنظام البرلماني الإنكليزي، الا ان الحقيقة الواقعية التي تم استنتاجها من ذلك ان مونتسكيو أراد بهذا التقسيم هو الدفع نحو تشكيل حكومات نموذجية قائمة على الفضيلة السياسية والدستورية وبعيدة عن الطغيان والتفرد بالحكم الذي يراها تنتهك الحقوق الطبيعية والذاتية للإنسان([1]).

ما يتبين لنا ان مختلف الآراء الفكرية والنظرية التي ساقها مونتسكيو في مختلف مؤلفاته، نجده يحاول فيها ان يعيد صياغة المجتمع الأوروبي والفرنسي نحو ما يمكن تسميته بالحداثة العلمانية في ذلك الوقت، أي عدم الانسياق وراء التوجه الديني والكنسي، وبدلا عنها التركيز على حريات وحقوق الافراد واليات توظيف العلم والطبيعة في مختلف مناحي الدولة والسلطة، وضرورات ان تكون السلطة مرتكزة على أسس تحترم الإرادة البشرية والإنسانية وتدعو الى حقوق الانسان وصيانتها عبر مضامين قواعدها الدستورية والقانونية.

المطلب الثاني: الفصل بين السلطات عند مونتسكيو.

لكي تقوم سلطات الدولة بأداء المهام الملقاة على عاتقها على أكمل وجه، ولضمان حقوق وحريات الافراد، وللحيلولة دون استبداد الحكام، فإنه يجب أن لا تتركز السلطة في شخص واحد أو هيئة واحدة ولو كان الشعب نفسه، فالسلطتان التشريعية والتنفيذية إذا اجتمعتا في هيئة واحدة، فإن من شأن ذلك أن يمكن السلطة التنفيذية من اصدار تشريعات تمنحها سلطات واسعة أو أن تصدر قوانين هي في حقيقتها قوانين فردية تفتقر الى أهم خصائص القانون وهي العمومية والتجريد وتنتفي عن الدولة تبعاً لذلك صفة حكم القانون، كذلك اجتماع التشريع والقضاء في هيئة واحدة، قد يدفع بالمشرع الى سن قوانين مغرضة تتفق مع الحل الذي يريد تطبيقه على الحالات الفردية التي تعرض امامه للقضاء فيها، فيحابي من يشاء ويعصف بحقوق من يريد، وينطبق هذا القول عند الجمع بين سلطتي التنفيذ والقضاء ايضاً اذ تنتفي بذلك رقابة القاضي على عدالة التنفيذ وشرعيته([2]).

---

[1] – فريدريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة: الفلسفة الحديثة من عصر التنوير في فرنسا حتى كانط**، المجلد٦، ترجمة: حبيب الشاروني ومحمود سيد احمد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، ص٣٢.

[2] – علي صبيح التميمي، **فلسفة الحقوق والحريات السياسية وموانع التطبيق(دراسة تحليلية في الفلسفة السياسية)**، (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص٣٧٧.

وهذه الفكرة المسماة بالفصل بين السلطات تعتبر اهم الأفكار وأكثرها شهرة من بين مختلف الأفكار التي طرحها ونظر لها مونتسكيو بين اقرانه من الفلاسفة والمفكرين سواء الذين سبقوه ام الذين جاءوا من بعدع، وعلى الرغم من ان هذه الفكرة قد سبقه فيها فلاسفة ومفكرين في طرحها من أمثال افلاطون وارسطو ومن بعدهم جون لوك، عندما توجهت انظار الفلاسفة نحو دراسة القواعد العامة التي تنظم السلطات في الحكومة([1]). حيث نجد ان هذه الفكرة قد تم تناولها من قبل المفكر الاغريقي افلاطون الذي رأى بضرورة توزيع سلطات الدولة واعمالها على هيئات متعددة مع إقامة التعاون والتوازن فيما بينها، ثم جاء ارسطو التي تناولها بجانب تحليلي وواقعي عندما تقسم سلطات الدولة الى ثلاث سلطات تقع عليها مسؤوليات مختلفة تشريعية وتنفيذية وقضائية([2]).

وفي العصر الحديث طرحت هذه الفكرة من قبل المفكر الإنكليزي(جون لوك)، الذي يعتبر اول المنظرين لها، حيث طرحها في كتابه(الحكومة المدنية) عام ١٦٩٠، وقد قسم السلطة فيها الى اربعة أصناف، تشريعية تتولى سن القوانين، وتنفيذية يتولاها الملك وتنفذ القوانين، وسلطة اتحادية يتولاها الملك أيضا وتنحصر مهامها بإعلان الحرب والسلام وعقد المعاهدات وتحفظ المجال الداخلي للدولة، اما السلطة الرابعة، فهي سلطة التاج وهي عبارة عن حقوق وامتيازات ملكية خاصة بالملك([3]).

الا ان هذه الفكرة احتسب الفضل في صياغتها وتقنينها لمونتسكيو لانه احسن صياغتها ومضمونها مستفيدا من أفكار الفلاسفة الذين سبقوه في تكوينها وتقسيمها، حيث جاءت نظريته بعد دراسته لعدة أشكال من الأنظمة السياسية السائدة في عصره، معتبرا أن بناء النظام السياسي المتوازن يقوم على أساس مبدأ الفصل بين السلطات لضمان حماية النظام السياسي واستمراريته من خلال توزيع واضح لاختصاص كل سلطة من السلطات الثلاث([4]). فتقوم السلطة التشريعية بإصدار التشريعات وتعديلها أو إلغائها،

---

[1] – حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده**، ط٧، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩)، ص٤٧١.

[2] – ياسر طه ياسين ونشوان تكليف جيثوم، "النظم القانونية والسياسية في فكر مونتسكيو"، **مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية**، المجلد٣، العدد١، (بغداد: كلية الفارابي الجامعة، ٢٠٢٤)، ص٥٧.

[3] – علي محسن مهدي، "مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات ونشأته"، **المجلة العلمية للاكاديمية العربية في الدنمارك**، العدد٢٦،(كوبنهاغن" الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كانون الثاني/٢٠٢١)، ص٦.

[4] – نبيل عبد الحميد عبد الجبار، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، (عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص١٦١.

ويتولاها برلمان منتخب من طرف الشعب ويعبر عن إرادة الناخبين، والسلطة التنفيذية تسهر على تنفيذ القوانين وإعلان الحرب أو إنهائها، وإرسال واستقبال المبعوثين الدبلوماسيين وحماية الدولة من الغزو الأجنبي، وإقرار الأمن الداخلي، في حين تتولى السلطة القضائية الفصل في المنازعات وفض الخصومات، ومعاقبة المجرمين([1]).

وترجع توجهات مونتسكيو الى تقسيم السلطات الى عدة أسباب أهمها، إن تركيز السلطات في جهة واحدة سواء كانت فردا أو مجلسا سيؤدي في النهاية إلى الاستبداد والقضاء على الحريات، وفي ذلك يقول مونتسكيو (لقد أثبتت التجارب الأبدية أن كل إنسان يتمتع بسلطة يسيء استعمالها إذا تمادى في هذا الاستعمال حتى يجد حدود توقفه، فالفضيلة نفسها في حاجة لحدود)، ولتلافي عدم إساءة استعمال السلطة واحتكارها بيد فئة معينة، يجب أن يكون النظام قائما على أساس أن السلطة تحد السلطة، فالنفس البشرية تميل بطبعها إلى الاستبداد إذا ما استأثرت بالسلطة. كما يعتبر مونتسكيو مبدأ الفصل بين السلطات وسيلة لتوزيع السلطة ومنع تركيزها في يد واحدة على نحو يهدد حريات الأفراد ويعرض حقوقهم للخطر([2]).

كما يرى مونتسكيو ان ترسيخ وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات من الضمانات الأساسية التي تكفل قيام دولة القانون كونها وسيلة فعالة لكفالة احترام القوانين وتطبيقها تطبيقا عادلا وسليما، بحيث تضمن خضوع السلطات الحاكمة للدستور والقانون وليس الأفراد فقط، لأنه إذا اجتمعت وتركزت السلطات التشريعية والتنفيذية في هيئة واحدة فلا ضمان لاحترام القانون([3]). لأن هذه الهيئات هي من تضع القوانين وتعديلها وتنفذها بناءً على الحالات الفردية الطارئة مما يفقد القانون صفة العدالة، وإذا اجتمعت سلطة التشريعية والقضائية في هيئة واحدة أصبح القاضي طاغية باعتبار أنه باستطاعته سن القوانين وتعديلها و إلغائها بإرادته حسب الحالات التي تعرض عليه للفصل فيها، وإذا ما اجتمعت سلطة التنفيذية

---

[1] – سعيد فروري غافل، "الفصل بين السلطات كأساس لتنظيم السلطة في التشريعات الدستورية"، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، المجلد١، العدد٣،(الكوفة: جامعة الكوفة، ٢٠٠٤)، ص١٧٤.

[2] – فيليب كوركوف، **كبار المفكرين في السياسة**، ترجمة: علي نجيب إبراهيم، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٤)، ص٣٤.

[3] – كريستيان دولاكامباني، **الفلسفة السياسية اليوم أفكار مجادلات رهانات**، ترجمة: نبيل سعد، (الهرم: مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣)، ص٧٧.

والقضائية معا فإن ذلك سوف يؤدي إلى إفلات السلطة التنفيذية من رقابة السلطة القضائية على أعمالها([1]).

مما يؤدي إلى تجاوز هذه السلطة لأعمالها وحدودها، نظرا لانتفاء الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية، ومن أجل احترام شرعية الدولة يجب أن تكون كل سلطة مستقلة في كافة مستوياتها واعمالها عن أي ضغوط سياسية أو اجتماعية أو مالية أو دينية يمكن ان تعيق عملها، او ان تطغى مسؤولياتها على مسؤوليات غيرها الذي يؤدي الى تآكل شرعية الحكومة ومشروعيتها([2]).

لذلك يظهر ان الغاية الرئيسة التي سعى مونتسكيو الى تحقيقها من فكرة الفصل بين السلطات، هو عدم الفصل المطلق والتام بينها وانما إضفاء نوعا من المرونة وتحقيق نوعا من التعاون بين هذه السلطات وبين وظائفها ومهامها بحيث يؤدي ذلك الى إحداث وتشكيل توافق وانسجام بينها مع وجود رقابة متبادلة أيضا تضمن وقوف كل سلطة عند حدودها الدستورية والقانونية دون ان تتجاوز او تتعدى على سلطات ومسؤوليات السلطات الأخرى، وهذا ما رسّخ من مبدأ الفصل المرن او النسبي بين السلطات في معظم النظم البرلمانية والرئاسية، الذي تعمل به هذه الأنظمة حتى اللحظة، بهدف إضفاء الطابع المؤسسي والدستوري للأنظمة السياسية الحاكمة([3]).

حيث نجد ان معظم الأنظمة السياسية التي تتسم بقدم تجاربها الديمقراطية والتي توصف حكوماتها بحكومات دستورية كالنظام السياسي الإنكليزي والنظام السياسي الأمريكي قد بنت ورسخت مفاهيم الفصل بين السلطات التي طرحها مونتسكيو في ثنايا دساتيرها، واخذت تعمل وفقا مما جعل من هذه الأنظمة نماذج ديمقراطية ودستورية حية، دفعت العديد من الأنظمة السياسية الى الاحتذاء بها في مسألة الفصل بين السلطات، وهذا يعني ان طروحات مونتسكيو السياسية وخصوصا الفصل بين السلطات باتت

---

[1] – سعيد فروري غافل، "الفصل بين السلطات كأساس لتنظيم السلطة في التشريعات الدستورية"، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

[2] – جيسون برينن، **مقدمة في الفلسفة السياسية**، ترجمة: علي الحارس، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠١٩)، ص٨٤.

[3] – سحر محسن عبود التميمي، **الدور الرقابي في الأنظمة السياسية المقارنة**، (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، بيروت: كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية في لبنان، ٢٠٢١)، ص١٧٨.

مترسخة في معظم النظم السياسية المعاصرة سواء تلك التي تتسم يقدم تجربتها السياسية، ام تلك التي تعد حديثة في تجربتها السياسية، كالأنظمة السياسية العربية ومنها النظام السياسي الحالي في العراق([1]).

انسجاما مع ما تقدم نجد ان فكرة تقسيم السلطات واستقلالها وان كان طرحها قد جاء من قبل مفكرين سبقوا مونتسكيو، الا انه استطاع ان يضعها في مضامين حقيقية وعملية وقانونية، والتي استطاع من خلالها ان يجعل منها فكرة مطبقة في مختلف النظم السياسية، بل أصبحت وسيلة يمكن من خلالها قياس النظم السياسية ومدى شرعيتها ودستوريتها من خلال هذه الفكرة، حيث لا يمكن الحديث في الوقت الحاضر عن أي حريات او أي جوانب دستورية وقانونية لاي نظام سياسي ما لم يتصف ويطبق مبدأ الفصل والاستقلال بين السلطات، وهو ما يعني ان الفضل في هذا الطرح السياسي يعود الى المفكر مونتسكيو في تقنين وتطبيق هذا المبدأ في النظم السياسية المعاصرة، التي باتت تخضع في مضامين مؤسساتها وقوانينها واليات عملها الى مبادئ الفصل بين السلطات([2]).

يتبين مما سبق ذكره ان مونتسكيو أراد من مختلف أفكاره التي طرحها إيجاد سبل حقيقية يمكن من خلالها تخليص المجتمعات الأوروبية والمجتمع الفرنسي من سطوة التخلف الذي كان سائدا في ذلك الوقت، والعمل على اجاد اليات دستورية وقانونية يمكن معها ان تكون العملية السياسية للحكومة ايٌ كان نوع حكمها وسلطتها ذات معايير أخلاقية ودستورية تضمن الحقوق الفردية والجماعية للمجتمع وافراده، وتدعم مسارات الحكومة وهيئاتها بطريقة سليمة ومتوازنة تكفل الفصل المرن بين مختلف المؤسسات والهيئات التي تُسير عملها.

---

[1] – بول ديوبوشيه، **من "الاحدث" الى "الارشد" او من مونتسكيو الى روسو**، ترجمة: احمد علي بدوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥)، ص٥٧.

[2] – حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده**، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٧.

الخاتمـــة

بعد ما تم طرحه في مضمون البحث سابقا يتضح ان فكرة الفصل بين السلطات لم تكن وليدة اللحظة التي شرع بتأطيرها مونتسكيو، حيث تم تناولها العديد من المفكرين الذين سبقوا من أمثال افلاطون وارسطو وكذلك جون لوك، لكن ما يتميز به مونتسكيو وميز فكرة الفصل بين السلطات معه، هو طرحه لها كنموذج تجريبي وواقعي نابع عن تجربة النظام الإنكليزي الذي اعجب به مونتسكيو، وقد عالج فيها ضبط الأداء الحكومي ومنعه من الانزلاق نحو الاستبداد بالسلطة والتفرد بها، حيث استطاع ان يؤطر عمل الحكومة وهيئاتها بالية وظيفية قائمة على التوازن المرن والفصل النسبي بين مختلف هيئات النظام السياسي الرئيسية(التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وهو ما يمنع استئثار واعلاء سلطة على أخرى.

وقد وجدنا ان غاية مونتسكيو من ذلك تجلت وترسخت في مضامين معظم الأنظمة السياسية التي ولدت وانتظمت بعده، والتي اخذت بفكرته شكلا ومضمونا، وعلى وجه الخصوص الأنظمة التي تشكلت في أوروبا وكذلك نظام الولايات المتحدة الامريكية عند تأسيسها، وهو ما جعل بمختلف الباحثين في ميادين التاريخ الفلسفي والسياسي يرجعون الفضل لتقسيم السلطات الى مونتسكيو، بهدف تشكيل نظام سياسي يتسم بالاداء الوظيفي القائم على فصل واستقلال هيئاته العاملة فيه، والتي تُسير شؤون السلطة والحكم فيه.

قائمة المصـــادر.

أولا: الكتب العربية والمترجمة.

١) ابراهيم الزيني، **تاريخ الفلسفة من قبل سقراط الى ما بعد الحداثة**، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠١١).

٢) اندريه كريسون، **تيارات الفكر الفلسفي من القرون الوسطى حتى العصر الحديث**، ترجمة: نهاد رضا، (بيروت: دار عويدات للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٧).

٣) انسام عامر السوداني، **فلسفة حقوق الانسان: هوبز-لوك-مونتسكيو-روسو**، (بيروت: دار الرافدين للنشر والتوزيع، ٢٠١٧).

٤) بشير بوغازي، **فلسفة عصر التنوير**، (الجزائر: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

٥) بول ديوبوشيه، **من "الاحدث" الى "الارشد" او من مونتسكيو الى روسو**، ترجمة: احمد علي بدوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥).

٦) جيسون برينن، **مقدمة في الفلسفة السياسية**، ترجمة: علي الحارس، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠١٩).

٧) حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده**، ط٧، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩).

٨) دونالد سترومبرج، **تاريخ الفكر الأوروبي الحديث ١٦٠١-١٩٧٧**، ترجمة: احمد الشيباني، ط٣،(جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

٩) سايمون كريتشلي، كتاب الفلاسفة الموتى، ترجمة: إبراهيم الكلثم، (بغداد: دار معنى للنشر والتوزيع، ٢٠٢١).

١٠) عبد الرضا حسين الطعان واخرون، **موسوعة الفكر السياسي عبر العصور**، (بيروت: دار الروافد للبنانية ناشرون، ٢٠١٥).

١١) علي صبيح التميمي، **فلسفة الحقوق والحريات السياسية وموانع التطبيق(دراسة تحليلية في الفلسفة السياسية)**، (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

١٢) غنار سكيربك ونلزغيلجي، **تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة الى القرن العشرين**، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٢).

١٣) فريدريك كوبلستون، **تاريخ الفلسفة: الفلسفة الحديثة من عصر التنوير في فرنسا حتى كانط**، المجلد٦، ترجمة: حبيب الشاروني ومحمود سيد احمد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠).

١٤) فهد عايد الغبين، **الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب انموذجا**، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

١٥) فيليب كوركوف، **كبار المفكرين في السياسة**، ترجمة: علي نجيب إبراهيم، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٤).

١٦) كريستيان دولاكامباني، **الفلسفة السياسية اليوم أفكار مجادلات رهانات**، ترجمة: نبيل سعد، (الهرم: مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣).

١٧) لوي التوسير، **مونتسكيو السياسة والتاريخ**، ترجمة: نادر ذكرى، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).

١٨) محمد وقيع الله احمد، **مدخل الى الفلسفة السياسية**، (دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠).

١٩) مهدي محفوظ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٠).

٢٠) مونتسكيو، **روح الشرائع**، ترجمة: عادل زعيتر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر، ٢٠١٨).

٢١) نبيل عبد الحميد عبد الجبار، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، (عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

٢٢) هاشم صالح، **مدخل الى التنوير الأوروبي**، (بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).

٢٣) يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الحديثة من القرن الخامس عشر حتى بداية القرن العشرين**،(القاهرة: منشورات البندقية للنشر والتوزيع، ٢٠١٨).

ثانيا: اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير.

١) حياة مطروح، **الفكر السياسي عند البارون مونتسكيو**، (رسالة ماجستير في الفلسفة، الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، ٢٠١٤).

٢) سحر محسن عبود التميمي، **الدور الرقابي في الأنظمة السياسية المقارنة،** (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، بيروت: كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية في لبنان، ٢٠٢١).

ثالثا: المجلات العلمية.

١) سعيد فروري غافل، "الفصل بين السلطات كأساس لتنظيم السلطة في التشريعات الدستورية"، **مجلة مركز دراسات الكوفة،** المجلد١، العدد٣،(الكوفة: جامعة الكوفة، ٢٠٠٤).

٢) علي محسن مهدي، "مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات ونشأته"، **المجلة العلمية للاكاديمية العربية في الدنمارك،** العدد٢٦،(كوبنهاغن" الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كانون الثاني/٢٠٢١).

٣) ياسر طه ياسين ونشوان تكليف جيثوم، "النظم القانونية والسياسية في فكر مونتسكيو"، **مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية،** المجلد٣، العدد١، (بغداد: كلية الفارابي الجامعة، ٢٠٢٤).

رابعا: الموسوعات والمعاجم.

١) رحيم أبو رغيف الموسوي، **الدليل الفلسفي الشامل،**ج٣، (بيروت: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٥).

٢) عبد الرضا حسين الطعان واخرون، **موسوعة الفكر السياسي عبر العصور،** (بيروت: دار الروافد للبنانية ناشرون، ٢٠١٥).

٣) عبد المنعم حنفي، **موسوعة الفلسفة والفلاسفة،** ج٢،ط٣، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠).

٤) جان بيتك الشتين واخرون، **قاموس الفكر السياسي،** ج٢، ترجمة: أنطوان حمصي، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٤).

خامسا: شبكة المعلومات العالمية.

١) رودريك دورسي، تاريخ العالم: مونتسكيو، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية، تم الاطلاع عليها بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٦، متاحة على الرابط: https://ar.asayamind.com/stock-market-crash-1929

٢) عبد الغني الهيداني، الحرية السياسية عند مونتسكيو، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية، تم الاطلاع عليها بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧، متاحة على الرابط: https://maarifa-center.com

٣) عقيل يوسف، مونتسكيو وبوصلة التسامح، مقالة متاحة على شبكة المعلومات العالمية، تم الاطلاع عليها بتاريخ:٢٠٢٤/٤/٥، متاحة على الرابط: https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=5099

٤) موسوعة المعرفة الحرة، شارل لوي دي سيكوندا مونتسكيو، مقالة متاحة على شبكة المعلومات العالمية، تم الاطلاع عليها بتاريخ٢٠٢٤/٤/٦، متاحة على الرابط: https://www.marefa.org/شارل_ده_سكوندا،_بارون_مونتسكيو

٥) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، شارل لوي دي سيكوندا مونتسكيو، مقالة متاحة على شبكة المعلومات العالمية، تم الاطلاع عليها بتاريخ٢٠٢٤/٤/٦، متاحة على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/مونتسكيو